

المطابق في القتل فهو قطع عليه بذلك لا قراره
بالسنة والقبول والخياره بالمشهد به عليه نعم
ان ذلك كما سئله وهاهنا معصية وانما يفتوح
عن ذلك ونام عليه لا يمنع اثبات بعض الحكام
المكفر على بعض الاستخفاف وان لم يثبت له خصائص
القتل تارك الصلوة واما علم انه سئله عن
الاستخفاف فلا يشك في كونه بذلك ولا ذلك ان
كان السنة في نفسه كذا التوبة وتقبل بعد التوبة
بعد القدره ومن تقدم كونه واهم بعد الله المطبق
على صحة اقراره العالم بسره وكد ذلك من لم يظهر
التوبة واعترف بالمشهد به عليه نعم فهذا
كما فرغ قوله واستحاله بتك كونه استخفاف
وجوهه بنيت يقتل كما فرغ من خلاف فعله بالقبول
هذا كلام العلماء وتزل مختلف فيما في الاحتجاج
عليها واهم اختلافهم في الموارسة وغيره على ترتيبها
يتضح لك معاصدهم ان شاء الله فصل
اولا قلنا بالاستتابة حيث يفتوح بالاختلاف فيها
على الاختلاف في توبته المراد اذا افرق بينهما وقد
اختلف سبب وجوبها ومصدرها ومدتها
فذهب جمهور اهل العلم الى ان المراد بالاستتابة
وكل من التمسار انه اجماع من الصحابة على تصويب

قول عمر بن الخطاب في الاستتابة لم يكرهه احد منهم وهو قول
عنه وعليه ابن مسعود ومن الله عليهم به قال مطاب
الرباح والخصم والتمزيق ما كالتصحيح والاولا وراعي
الاعتقابي وحمد بن حنبل واسحق واصحاب الراي
وذهب طائفة من عبيد بن عمير والحسن بن ابي
الرزين بن عيسى انه لا يستتاب وقاله جده العزير ابن
سليمة وذكره عن معاوية بن الحكم بن معاوية
الطحاوي عن ابن ابي عمير وهو قول اهل الظاهر قالوا
وتنقضه توبته عند الله ولكن لا يدري القتل عنه لقوله
عليه السلام فاقتلوه وحكي ايضا عن عطاء ان كان ممن
ولدت الاسلام لم يستتاب بالاستتابة الاسماوي وهو
العلماء على ان المراد والمراد في ذلك سواء روي
عن علي بن ابي طالب في السنة وروى عن عطاء ورواه
عن ابن عباس لا تقبل التوبة في الرواية وهو قال ابو
حنيفة رحمه الله قال ما كالتصحيح والاولا وراعي
والاشعري في ذلك سواء واهلها فذهب جمهور
رووي عن عمر بن الخطاب ثلاثه اياك يجس فيها
وهذا مختلف فيه ثم روي عن احمد قوله في قوله
احمد واسحق والاستتابة كالتصحيح والاولا وراعي
الاشعري والاشعري عليه جماعة ان السن قال الشيخ ابو محمد بن
الاشعري في الاستتابة انما قال ما كالتصحيح والاولا وراعي

قول